الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1986/14
16 January 1986
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الانسان

الدورة الثانية والأربعون
البند ١١ من جدول الأعمال الموءقت

زيادة تعزيز وتشجيع حقوق الانسان والحريات الاساسية ، بما في ذلك مسألة برنامج وأساليب عمل اللجنة ، المناهج والطرق والوسائل الأخرى التي يمكن الأخذ بها داخل منظومة الأمم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الاساسية

الموءسسات الوطنية لتشجيع وحماية حقوق الانسان

مذكرة مقدمة من الأمين العام

١- عمدت الجمعية العامة بقرارها ١٤٤/٣٩ الموءرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، في جملة أمور ، الى تشجيع جميع الدول الأعضاء على اتخاذ الخطوات المناسبة لانشاء موءسسات وطنية لحماية وتعزيز حقوق الانسان أو لتدعيم ما يكون موجودا بالفعل من تلك الموءسسات ، ورجت من الأمين العام ان يبادر ، في ضوء تقاريره وما يرد من معلومات اضافية ، باعداد تقرير موحد وبتقديمه الى الجمعية العامة ، عن طريق لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لنشره فيما بعد بوصفه دليلا صادرا من الأمم المتحدة عن الموءسسات الوطنية لكي تستعمله الحكومات ، بحيث يتضمن معلومات عن شتى أنواع ونماذج الموءسسات الوطنية والمحلية لحماية وتعزيز حقوق الانسان ، مع مراعاة النظم الاجتماعية والقانونية المختلفة ، وان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين تقريرا عن تنفيذ القرار .

٢- ووفقا للقرار المشار اليه أعلاه ، رفع الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الأربعين تقريرا قدم فيه معلومات عن الخطوات التي اتخذت لاعداد الدليل المقترح وعن مصادر المعلومات التي سيستفاد منها والمحتويات المرتقبة (A/40/469) . وكما ذكر في هذا التقرير ، من المتوخى ان يكون هيكل التقرير الموحد مماثلا عموما لهيكل الدراسة الأولى (A/36/440) التي علقت عليها اللجنة الثالثة تعليقا موءيدا في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة .

٣- وقد رحبت الجمعية العامة وشجعت في قرارها ١٢٣/٤٠ المعتمد في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٥ جهود الأمين العام لاعداد وتقديم التقرير الموحد لنشره فيما بعد كدليل صادر عن الأمم المتحدة . ونص هذا القرار مرفق بالمذكرة الحالية .

٤- ولقد تلقى الأمين العام منذ تقديم التقرير المشار اليه أعلاه الى الجمعية العامة المزيد من ردود الحكومات استجابة لطلبه المتعلق بموافاته بمعلومات ذات صلة • واجمالا فقد وردت منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ردود حكومات الأرجنتين وبربادوس والبرتغال وبولندا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكيه السوفياتية وجمهورية منغوليا الشعبية وزمبابوي وسنغافورة والعراق وفرنسا وفيجي وقبرص واليابان • كما قدمت منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومجلس أوروبا معلومات •

٥- وينتوي الأمين العام في هذه المرحلة ان يمنح الحكومات فرصة أخرى لتقديم معلومات ذات صلة أو وجهات نظر بشأن الموضوع قيد البحث يمكن اخذها بعين الاعتبار في التقرير الموحد • وعلى ذلك سيتصل الأمين العام مرة أخرى بالحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري داعيا اياها الى موافاته بمعلومات • وقد ترغب اللجنة من جانبها في مناشدة الحكومات التي يسمح وضعها بذلك بتقديم معلومات ذات صلة أو وجهات نظر للأمين العام كي تتوفر بذلك مواد مرجعية ذات قيمة للتقرير الموحد الذي يمكن ان تقدم صيغته الأوّلية الى اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين •

المرفـــق

قرار الجمعية العامـة ١٢٣/٤٠

المؤسسات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الانسان

ان الجمعية العامـــة

اذ تشير الى قراراتها ١٢٣/١٣٢ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ٤٦/٣٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٤٩/٣٤ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ و ١٣٤/٣٦ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ١٢٣/٣٨ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمـــــبر ١٩٨٣ و ١٤٤/٣٩ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن المؤسسات الوطنية لحماية وتعزيز حقـوق الانسان ،

واذ تضع في اعتبارها المبادىء التوجيهية المتعلقة بهيكل وعمل المؤسسات الوطنية والمحلية لتعزيز وحماية حقوق الانسان ، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٤٦/٣٣ ،

واذ تشدد على أهمية الاعلان العالمي لحقوق الانسان (٢) والعهدين الدوليين الخاصـــــين بحقوق الانسان (٣) ، وغير ذلك من الصكوك الدولية لحقوق الانسان الخاصة بتعزيز احترام ومراعـــاة حقوق الانسان والحريات الأساسية ،

وادراكا منها للدور الهام الذي يمكن ان تقوم به المؤسسات على الصعيد الوطني في حمايـة وتعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية وفي تطوير وزيادة الوعي العام بهذه الحقوق والحريـــات ومراعاتها ،

واذ ترحب بالحلقات الدراسية المعقودة في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن تجـارب البلدان المختلفة في تنفيذ المستويات الدولية لحقوق الانسان في حزيران/يونيه وتموز/يوليـه ١٩٨٣ ، وبشأن لجان العلاقات الاجتماعية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ،

١- تحيط علما بتقرير الأمين العام (٤) ؛

٢- تؤكد على أهمية تنمية المؤسسات الوطنية الفعالة لحماية وتعزيز حقوق الانسـان والحفاظ على استقلالها ونزاهتها بما يتفق مع التشريعات الوطنية ؛

٣- تشجع جميع الدول الأعضاء على اتخاذ الخطوات المناسبة لانشاء مؤسسات وطنيـــة لحماية وتعزيز حقوق الانسان أو لتدعيم ما يكون موجودا بالفعل من تلك المؤسسات ؛

---

(٢) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣) .

(٣) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١) ، المرفق .

(٤) الوثيقة A/40/469 .

٤- تسترعي النظر الى الدور البنّاء الذي يمكن ان تقوم به المنظمات الوطنية غير الحكومية في أعمال مثل هذه الموءسسات الوطنية ؛

٥- تشجع جميع الدول الأعضاء على اتخاذ الخطوات المناسبة لتشجيع تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بانشاء مثل هذه الموءسسات الوطنية ؛

٦- ترجو من الأمين العام ان يولي الاهتمام الواجب لدور الموءسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الانسان وان يقدم كل المساعدات اللازمة للدول الأعضاء ، بناء على طلبها ، في تنفيذ الفقرتين ٣ و ٥ أعلاه ، مع ايلاء أولوية عالية لحاجات البلدان النامية ؛

٧- ترجو أيضا من الأمين العام ان يواصل تقديم المساعدة في ميدان حقوق الانسان ، وان يزيد تلك المساعدة عند الاقتضاء ، الى الحكومات بناء على طلبها ، في اطار برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الانسان ؛

٨- ترحّب بجهود الأمين العام وتشجعه على اعداد وتقديم تقرير موحد الى الجمعية العامة ، عن طريق لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لنشره فيما بعد بوصفه دليلا صادرا من الأمم المتحدة عن الموءسسات الوطنية لكي تستعمله الحكومات ، بحيث يتضمن معلومات عن شتّى أنواع ونماذج الموءسسات الوطنية والمحلية لحماية وتعزيز حقوق الانسان ، مع مراعاة النظم الاجتماعية والقانونية المختلفة ؛

٩- ترجو من الأمين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار .

- - - - -